

## العفو الدولية: يجب على العالم أن يعاقب السعودية



صرحت منظمة العفو الدولية بأن المملكة العربية السعودية تقاعست في كل مرة عن الوفاء بوعودها بمعالجة الأوضاع السيئة لحقوق الإنسان في البلاد.

وقدمت منظمة العفو الدولية تقريراً يسبق اجتماعاً للأمم المتحدة يعقد في جنيف يوم الاثنين لفحص سجل حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، ويعطي التقرير تفاصيل المداهمات الجارية التي تشمل القبض والتعذيب التعسفيين، والمحاكمات غير العادلة، والتعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة على مدار الأعوام الأربعة الماضية.

وفي هذا الصدد قال فيليب لوثر، مدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمنظمة العفو الدولية: “ ثبت أن الوعود السابقة للمملكة العربية السعودية، ليست سوى فقاعات من الهواء الساخن. والمملكة تركز إلى نفوذها السياسي والاقتصادي لمنع المجتمع الدولي من انتقاد سجلها السيء من حقوق الإنسان.”

لقد تقاعست السلطات السعودية عن تنفيذ أي من التوصيات التي وردت في المراجعة الأخيرة التي قام بها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة - المعروفة بالمراجعة الدورية العالمية، والتي أجريت عام 2009.

وأوضح فيليب لوثر قائلاً: “ منذ أربع سنوات، ذهب الدبلوماسيون السعوديون إلى جنيف وقبلوا بسلسلة من التوصيات من أجل تحسين أوضاع حقوق الإنسان في بلادهم. ومنذ ذلك الحين لم تقاعس السلطات السعودية عن القيام بأي فعل فحسب بل إنها سعدت من القمع.”

ثم واصل قائلاً: “ وواجب على المجتمع الدولي أن يحاسب هذه السلطات على ما حدث لجميع الناشطين السلميين الذين اعتقلوا اعتقالاً تعسفياً، وعذبوا أو سجنوا في المملكة العربية السعودية منذئذ.”

إن الموجة القمعية الجديدة ضد المجتمع المدني استمرت خلال السنتين الماضيتين وقد تم توثيقها في تقرير منظمة العفو الدولية السالف الذكر باعتباره جزءاً من مراجعة الأمم المتحدة.

المملكة العربية السعودية: وعود لم تنجز يوضح كيف يواجه النشطاء ومؤيدو الإصلاح في البلاد الإجراءات القمعية التي تشمل إلقاء القبض التعسفي، والاعتقال دون تهمة أو محاكمة، والمحاكمات غير العادلة ومنع السفر.

والسجناء المعتقلون لممارستهم السلمية لحقوقهم في حرية التعبير والتجمع من بينهم مؤسسو جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم) (ACPRA). تكونت الجمعية في 2009، وأصبحت واحدة من أبرز منظمات حقوق الإنسان المستقلة في المملكة.

في 9 مارس / آذار، حكم على اثنين من مؤسسيها - الدكتور عبدالله بن حامد علي الحامد، 66، السجن عشرة أعوام؛ ومحمد بن فهد بن مفلح القحطاني، 47، بالسجن 11 عاماً. وبعد الإفراج عنهما سوف يظلان ممنوعين من السفر لمدة 10 سنوات على الأقل. كما سجن غيرهم من الأعضاء المؤسسين للجمعية أيضاً.

كما قررت المحكمة أيضاً حظر الجمعية ومصادرة ممتلكاتها وإغلاق كل حساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي.

وعلق فيليب لوثر على ذلك بقوله: “ هؤلاء الرجال سجناء رأي يحب إطلاق سراحهم على الفور ودون قيد أو شرط. فنشاطهم السلمي ضد انتهاكات حقوق الإنسان يستحق الثناء لا العقاب. والطرف الجاني الوحيد هنا هو الحكومة.”

إن التعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة متفشية في المملكة العربية السعودية وتمارس دون عقاب. وبعض الطرق الشائعة تشمل اللكمات والضرب بالعصي والتعليق من مفاصل الأقدام أو المعاصم في السقف أو باب الزنزانة، والصعق بالصدمات الكهربائية للجسم، والحرمان من النوم لترات مطولة والسجن في زنازين باردة.

واعتماد المحاكم الهائل على “ الاعترافات ” المنتزعة غالباً تحت وطأة التعذيب، أو الإكراه أو الخداع قد عزز من هذه الانتهاكات.

أحد المعتقلين قبض عليه في 2911، أخبر منظمة العفو الدولية كيف تم تعذيبه لمدة 10 أيام حتى وافق على توقيع “ اعتراف ”. وذكر أنهم جعلوه يقف فترات طويلة وذراعا مرفوعتين، وضربوه بكابل كهربائي، كما صفعوه على وجهه وضربوه على بطنه وظهره، وهددوه بأن يغتصبه السجناء الآخرون.

وكثير من هذه الانتهاكات - ضد مدافعي حقوق الإنسان، والمحتجين والمواطنين الشيعيين من الجنسين - قد حدثت تحت غطاء إجراءات الأمن أو مكافحة الإرهاب.

والانتهاكات الأخرى التي ارتكبتها السلطات السعودية ووثقتها منظمة العفو الدولية في تقريرها تشمل:

التمييز المنظم ضد النساء في القانون والممارسة: المرأة مطالبة بالحصول على إذن من ولي أمرها قبل الزواج أو السفر أو إجراء بعض العمليات الجراحية بعينها، أو التوظيف أو الالتحاق بالتعليم العالي. ومازالت المرأة ممنوعة من قيادة السيارات.

إساءة معاملة العمال الوافدين: العمال الوافدون من أضعف الجماعات الموجودة في البلاد ولا تحميهم قوانين العمل، وهم عرضة للاستغلال والظلم على أيدي مستخدميهم سواء كانت الحكومة أو القطاع الخاص.

التمييز ضد الأقليات: تتعرض الأقلية الشيعية في المنطقة الشرقية إلى التوقيف والاعتقال التعسفيين للاشتباه في المشاركة في التظاهرات أو تأييدها أو للتعبير عن آراء تنتقد الدولة.

إعدامات مبنية على محاكمات عاجلة و “ اعترافات ” منتزعة تحت وطأة التعذيب: مازالت المملكة

العربية السعودية واحدة من أكثر خمس دول في العالم من حيث عدد الإعدامات. وعقوبة الإعدام تطبق على قطاع واسع من الجرائم غير المهلكة مثل الزنا والسرقة المسلحة والردة وتهريب المخدرات والاختطاف والاعتصاب و “ السحر ” و “ الشعوذة “. التعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة

رابط المقال: <https://www.noonpost.com/763/>